العدد 1777 - السنة السادسة
الاحد 2 ربيع الثاني 1435 - الموافق 2 فبراير 2014
Sunday 2 february 2014 - No.1777 - 6th Year

تعاملات الأسبوع الماضي سجلت مكاسب متباينة

«الأولى»: البورصة تتجاهل الأحداث العالمية وتحقق أداء جيداً

■ تراجع بورصات المنطقة في ظل المخاوف من تباطؤ النمو الصيني وسياسة تحفيز النقد الأمريكية

■ حركة التصحيح طالت عدداً كبيراً من الأسهم متدنية القيمة رغم ارتفاع قيمة التداول

ارتفاع قيمة السيولة في السوق

ذكر تقرير اقتصادي متخصص أن تعاملات سوق الكويت للأوراق المالية «البورصة» عاكست حركة تداولات اسواق المال الخليجية وتحديدا في بداية تعاملات الاسبوع الماضي ففيما تعرضت هذه الاسواق لموجة تراجعات ظلت بورصة الكويت متماسكة.

وقال تقرير شركة «الاولى» للوساطة المالية ان السوق أغلق تداولاته الخميس الماضي على انخفاض في المؤشر السعري بواقع 12 نقطة وارتفاع الوزني و«كويت 15» بواقع 0.4 و 1.6 نقطة على التوالي.

واضاف انه في ظل المخاوف حول تباطؤ النمو في الصين وتقليص سياسة التحفيز النقدي الامريكية شهدت اسواق المنطقة تراجعات حادة إلا ان بورصة الكويت حافظت على اداء معقول رغم تراجع مؤشراتها لعودة تركيز المستثمرين الرئيسيين وحركة المحافظ الاستثمارية المملوكة للشركات على الاسهم القيادية اضافة إلى النشاط الحاصل على الأسهم الصغيرة المضاربية.

واشار الى ان تعاملات الاسبوع الماضي سجلت مكاسب متباينة لمؤشراتها الثلاثة الا ان المتغير الابرز عليها اقبال مشترين احجموا عن المشاركة انتظارا لظهور مؤشرات عن النتائج المالية السنوية عن 2013 ومن المرتقب ان يستمر هذا الوضع لبعض الوقت تماشيا مع انطلاقة الاعلانات المالية لا سيما للاسهم المنتقاة.

وقال التقرير ان تحسن مستويات السيولة المتدفقة نحو السوق قاد رواج مزيد من الأسهم عززه عمليات الشراء التي جاءت في الاسابيع الماضية على خلفية تحسن المعنويات وظهور مؤشرات بخصوص توقعات حول أرباح الربع الاخير من العام الماضي وتوزيعات الارباح السنوية. واكد ان موجة من عمليات الشراء الانتقائي على اسهم الشركات القيادية التي افصحت عن توزيعاتها عن عام 2013 ساهمت في ارتفاع حجم السيولة المتداولة والى حين اعلان استكمال نتائج الشركات ستجتذب السوق المستثمرين الراغبين باستغلال التراجع لتكوين مراكز.

■ التعاملات شهدت تركيزاً على الأسهم القيادية بفضل دخول المجموعات الاستثمارية

■ تحسن أداء الأسهم الثقيلة في ظل تماسك المؤشرات الرئيسية

واشار الى أن الحركات التصحيحة طالت عددا كبيرا من الأسهم متدنية القيمة في جلسات الاسبوع الماضي فرغم ارتفاع القيمة النقدية التي جاءت نصفها تقريبا نتيجة للبيع والشراء الا ان التباين لايزال يميز التداولات في وقت عززت فيه عمليات تبادل المراكز من مستويات السيولة المتداولة. وأوضح ان التعاملات شهدت تركيزا على اسهم قيادية بفضل دخول بعض المجموعات الاستثمارية على اوامر متنوعة وتحسن المعنويات تجاه بعض الاسهم الثقيلة التي تشهد نموا في ادائها ما عكسته حالة التماسك في المؤشرات الرئيسة الا ان التركيز على جني الأرباح قاد لاحداث بعض التباين مدفوعا باستمرار نشاط الافراد على عدد من الاسهم.

الاكتتاب فاق قيمته 6 مرات وحجم الطلب 3 مليارات دولار

«مشاريع» تستكمل تسعير سندات بقيمة 500 مليون دولار

■ العيار: الإصدار شهادة على سجلنا في مجال تحقيق النتائج والانضباط المالي»

فيصل العيار

أعلنت شركة مشاريع الكويت «القابضة» عن استكمالها بنجاح تسعير سندات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي «141 مليون دينار لأجل خمس سنوات».

وحظي الإصدار، الذي يعتبر الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2014، بطلب كبير من المستثمرين عند إطلاقه حيث فاق الاكتتاب قيمته بمقدار ست مرات جاذبا 250 مستثمر من مختلف أنحاء الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. وأتاح الطلب القوي على السندات لشركة المشاريع تسعيره عند سعر فائدة ثابتة بنسبة 4.80 في المئة.

وتكمنت شركة المشاريع في ظل أوضاع اقتصادية تشوبها التقلبات من الاستفادة من التجاوب الإيجابي من المستثمرين لتنفيذ عملية إصدار سريعة في يوم واحد وجمع 500 مليون دولار في إطار برنامجها لإصدار أوراق مالية متوسطة الأجل باليورو.

وحظي الإصدار بتوزيع جغرافي كبير بنسبة 41 في المئة للمستثمرين الأوروبيين، وبنسبة 19 و 15 في المئة و14 و11 في المئة للمستثمرين من الشرق الأوسط والمملكة المتحدة وآسيا ومستثمري الحسابات الخارجية الأمريكية على التوالي. واستقطب الإصدار مجموعة متنوعة من المستثمرين حيث حصل مدراء الصناديق على 58 في المئة، والبنوك 33 في المئة وتسعة في المئة.

وفي معرض تعليقه على هذا الإصدار قال نائب رئيس مجلس إدارة شركة المشاريع فيصل العيار «يسرّنا ما لقيته سندات شركة المشاريع من استجابة من المستثمرين الإقليميين والدوليين. يشكل هذا الإقبال الذي فاق حجم الاكتتاب فيه الست مرات شهادة على سجلنا في تحقيق النتائج وانضباطنا المالي. لقد انجذب المستثمرون إلى جودة الشركات العاملة ضمن مجموعة شركة المشاريع ومركزها السوقي القوي وآفاق النمو المستقبلي».

بدوره قال رئيس المدراء الماليين لمجموعة شركة المشاريع السيد بيناك مايترا «لقد كانت شركة مشاريع الكويت على مدار السنين مُصدّرا ثابتاً في سوق السندات العالمي، وتعكس هذه الصفقة التجربة الإيجابية للمستثمرين مع الإصدارات السابقة للشركة. لدينا قاعدة مستثمرين متنوعة وعالية الجودة وقد تم تسعير سنداتنا من خلال منحنى العائد للشركة. وسوف يساهم هذا الإصدار في إطالة أمد استحقاقات الديون ويعزز المرونة المالية لتنفيذ استراتيجيتنا المالية».

وقد قام كل من بي إن بي باريبا، وإتش إس بي سي، وجي بي مورغان بدور المدراء الرئيسيين المشتركين لهذا الإصدار.

«نفط الخليج» توقع عقد تنفيذ أكبر مسح زلزالي في تاريخ الكويت بقيمة 225 مليون دولار

جانب من التوقيع مع «ويسترن جيكو»

«كونا»: قال المتحدث الرسمي في الشركة الكويتية لنفط الخليج الشيخ علي حمود الصباح ان الشركة وقعت عقد تنفيذ أكبر عمليات للمسح الزلزالي المتطور ثلاثي الأبعاد في تاريخ الكويت مشيرا الى انه سيغطي مساحة تقدر بـ 4612 كيلومترا مربعا وبقيمة 225 مليون دولار.

وذكر الشيخ علي الذي يشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإدارية في الشركة لوكالة الانباء الكويتية «كونا» اليوم ان العقد خاص بتنفيذ عمليات المسح الزلزالي المتطور ثلاثي الأبعاد للمنطقة البرية المقسومة بعمليات الوفرة المشتركة.

واشار الى ان العقد تم توقيعه مع شركة «ويسترن جيكو» التابعة لشركة شلمبرجير وهي شركة عالمية متخصصة في تنفيذ المسوحات الزلزالية المتقدمة مضيفا أن عمليات الإعداد للمشروع ستتم بداية من الشهر المقبل ومنها العمليات اللوجستية والمسح واستكشاف الألغام وغيرها.

وتوقع ان تكون بداية المسح الزلزالي الفعلي خلال الربع الثالث من العام الحالي 2014 وأن يتم إنجازه في مدة لا تتجاوز ال 24 شهرا مشيرا إلى أن الشركة انتهت من إعداد الوثائق الخاصة لتنفيذ المسح الزلزالي في منطقة العمليات المشتركة بالتنسيق مع شركة شيفرون العربية السعودية.

واشار الى ان الطبيعة الجيولوجية لحقول الوفرة تختلف عن بقية مناطق الكويت الأمر الذي يجعل هدف إدارة العمليات المشتركة التركيز على حفر آبار جديدة واستخدام تكنولوجيا أعلى في الجودة والكفاءة تحافظ وتعزز من الثروات الهيدروكربونية في مكامن تلك المنطقة وتخدم جهود الاستكشاف وتقييم إمكانات الإنتاج بها.

وأوضح أن المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد موضوع العقد يعد الأكبر في تاريخ الكويت إذ انه سيغطي مساحة تقدر بـ 4612 كيلومترا مربعا كما انه يعد الأكبر في تاريخ التنقيب لشركة شيفرون العربية السعودية الشريك في المنطقة المقسومة وسيحتل المرتبة الخامسة عالميا في تاريخ المسوحات الزلزالية البرية.

وبخصوص التقنيات العملية المستخدمة في المسح قال الشيخ علي انه سيتم استخدام أحدث التقنيات المتاحة في هذا المجال مثل تقنيات الاستشعار الفريد مؤكدا أن هذا المسح يعتبر الأكثر تحديا من ناحية التنفيذ كونه سيتم في حقول منتجة للبترول ومدينة الخفجي مرورا بمزارع الوفرة ومدينة الخيران وفي السبخات. ولفت الى أن العمليات المشتركة في السنوات الأخيرة تواجه تحديات كبيرة بسبب انحدار الإنتاج ونضوب المكامن وأصبح من الأهمية القصوى البحث عن وسائل متطورة للمساعدة في تحديد الامتدادات الفعلية للمكامن الحالية وايجاد حقول ومكامن جديدة لم تكتشف بعد. وأضاف أن هذا المسح الزلزالي من شأنه فتح الباب أمام فرص تنقيبية جديدة للغاز والنفط في مكامن عميقة لم تختبر بعد كما انه سيوفر توقعات مدروسة للمكامن الحالية وسيدعم برنامج تطويرها والتعريف الهيكلي الجديد للمنتجة منها.

لعملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات

«البنك الوطني» يقيم ندوته السنوية عن توجهات الأسواق العالمية للعام 2014

ريشاني متحدثا خلال الندوة

.. ويستعرض توجهات الأسواق العالمية في العام 2014

نظم بنك الكويت الوطني يوم الخميس الماضي ندوته السنوية المخصصة لعملاء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات بعنوان «توجهات الأسواق العالمية في العام 2014» في فندق الشيراتون حيث قدم رئيس مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة في بنك الكويت الوطني جورج ريشاني أمام عدد كبير من مسؤولي الشركات من عملاء البنك الوطني عرضاً حول آخر التطورات في الأسواق العالمية وتوقعات بنك الكويت الوطني حول توجهاتها في العام 2014.

واستهل ريشاني عرضه بشرح التحديات التي تواجه مستقبل الاسواق العالمية في العام 2014 في ظل ما يشهده العالم حالياً من مرحلة حرجة يصعب وضع توقعات بصددها. واعتبر ان التحديات التي تواجه الاسواق العالمية حالياً مختلفة ومتشابكة، في ظل الوقت الاستثنائي والتاريخي الذي نعيش فيه. ثم تنقل بين العناوين الرئيسية التي طبعت أداء الأسواق في العام الماضي مبيناً أن القضايا السياسية والتقلبات التي تعصف بالعديد من الدول هذه السنة قد تشكل عبئاً على الاقتصاد العالمي لفترة من الزمن.

توجهات الأسواق

ولفت ريشاني إلى أنه لا يوجد فرق كبير بين السياسة والاقتصاد اليوم حيث انهما امتزجا بشكل لافت ليصبحا وجهين لعملة واحد، شارحاً طبيعة المرحلة الحرجة التي تشتمل السياسات المالية والنقدية المتبعة خلال الفترة الحالية، مبيناً أن هذه السياسات تحمل تأثيرات ضخمة ليس على الدول المتقدمة فحسب بل على العالم كافة.

ورأى انه على صناع السياسات اتخاذ العديد من القرارات الجريئة من اجل التخفيف من وطأة تأثيرات الظروف المحيطة بالاقتصاد العالمي، مؤكداً أنه لا يوجد بديل عن القيام بعدد من الاصلاحات الهيكلية طويلة الأجل رغم ما تحمله من صعوبات على المدى القصير، إذ تحتاج هذه الاصلاحات الى قوة وعزم في الارادة السياسية فضلاً عن بعد الرؤية والابتعاد تماماً عن الأنانية السياسية.

كما تحدث ريشاني عن كيفية ترابط الأسواق العالمية في ما بينها بسبب تأثيرات العولمة، مبيناً أن أي أخطاء تحملها السياسات المتبعة في الولايات المتحدة أو الصين أو اليابان مثلاً فإن تأثيرها السلبي لا يقتصر على هذه البلدان فقط، بل سيطال كذلك أوروبا والأسواق الناشئة.

وأوضح ريشاني أن الولايات المتحدة واعتبر ريشاني أن الأوقات العصيبة تستدعي من صناع السياسات اعتماد تدابير قاسية، وقد نجحت هذه التدابير في تقديم المساعدة والدعم للاقتصاد العالمي وساهمت في انقاذ النظام المصرفي ككل، كما أنها حالت دون وقوع العالم في الكساد الاقتصادي وتمكنت من تحقيق بعض النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تعزيز التوقعات الاقتصادية في الولايات المتحدة على سبيل المثال. وأضاف أن «برنامج التيسير الكمي الذي اعتمدته الولايات المتحدة قد عاقب المدّخرين وكافأ المقترضين. ومن ناحية أخرى، فإن الأصول التي تتضمن نسبة مرتفعة من المخاطر في السوق قد حصلت على دعم لا بأس به من خلال تلك التدابير القاسية، كما نجح المستثمرون في أسواق الأسهم في تحقيق العديد من المكاسب بسبب ارتفاع قيمة الأصول في السوق».

ورأى ريشاني أن الخطر الحقيقي يكمن حالياً في اعتياد صناع السياسات والأسواق العالمية على الدعم المالي والنقدي الذي تضخه السلطات في السوق العالمي، وبالتالي فإن ايقاف العمل بكافة هذه التدابير او حتى الابقاء على القليل منها من شأنه أن يؤدي إلى تداعيات سلبية، وبالتالي سيجد صناع السياسات أنفسهم في موقع لا يحسدون عليه.

وبالنسبة إلى مجلس الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، قال ريشاني أنه اعتمد سياسات على قدر كبير من التكيّف مع مختلف المتغيرات المحيطة، واصفاً سياساته بأنها استثنائية وغير مسبوقة وبالتالي تفتقر إلى وجود أي سجلات تاريخية سابقة يمكن الرجوع اليها والتعلم منها.

ومن هذا المنطلق، أشار ريشاني إلى أن التحديات التي يواجهها مجلس الاحتياط الفيدرالي حالياً تتمثل في القدرة على الموازنة ما بين السياسات الحالية والاستراتيجيات المستقبلية دون التأثير سلباً في النمو الاقتصادي حديث العهد الذي بدأت تشهده الولايات المتحدة مؤخراً. وشرح طبيعة التحديات التي تواجه مجلس الاحتياط الفدرالي بين ما هو عملي وما هو سياسي بطبيعته، لافتاً إلى أن أهم التحديات تتمثل في خطر فقدان مجلس الاحتياط الفدرالي لاستقلاليته حين ترتفع أسعار الفوائد في السوق، وبالتالي فإن ايقاف العمل بالحوافز المالية والنقدية التي يتم ضخها في السوق يعتمد بقوة على تحديد الوقت المناسب، فضلاً عن القدرة على اجتياز تلك الفترة بنجاح، وهو ليس بالأمر اليسير.